



أدوات الصمود

في وجه سياسات القتل والتهجير

تقدير موقف
أيار/ مايو 2023

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم

إن أي تقدير موضوعي لواقع اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم كقضية مركزية للشعب الفلسطيني - يتمحور حولها الصراع وتصطدم بجوهر المشروع الصهيوني - ينطلق بالأساس من بحث إمكانيات نجاحهم، وفرص نضالهم وتحقيق أهدافهم بالعودة وتقرير المصير، في ضوء تأثير العوامل الأخرى المجافية في معظمها لمساعدتهم، والقليل منها الذي يضافر ويساند هذا المسعى، ومنطلق هذه المقاربة هو حجم التحولات السلبية التي حدثت خلال العقود الأخيرة على مواقف وسياسات معظم الأطراف المؤثرة في قضيتهم، ناهيك عن كون تهجيرهم وتشريدتهم من ديارهم ونشوء قضيتهم واستمرارها طال لأكثر من ٧٥ عاماً، قد نتج بالأساس عن الخلل في ميزان القوة والقدرة بين هذين الجانبين، جانب قدرتهم مقابل قدرة العوامل المجافية وإرادة الأطراف الخارجية المهيمنة.

لقد تبعت التقديرات السابقة، طبيعة السياسات التي تستهدف اللاجئين سلباً وإيجاباً، ودور ومسؤوليات البنى التقليدية الفلسطينية في مواجهتها، ولكن ذلك كان يصطدم بشكل دائم، بما تظهره المؤسسات والبنى السياسية

التقليدية الفلسطينية من عجز، وضعف تجاه السياسات الإقليمية والدولية المجافية والمعادية لحقوق الفلسطينيين والرامية إلى تصفية قضيتهم، وهو ما يدفع للتركيز في هذه الورقة على البدائل والنماذج النضالية من خارج البنى السياسية التقليدية وإمكانية تشكيلها لبديل في مواجهة الهجمة المتزايدة على اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم ووطنهم وحقوقهم.

إذا كان هناك من مسمى مناسب يصف ما مر به اللاجئون الفلسطينيون في العام الأخير، فلا شك أنه كان "عام الموت"، فلقد تضافرت وتقاطعت سياسات العدوان العسكري "الإسرائيلي" والحصار والتهجير، كأدوات تعمل على طريق إفناء تجمعات اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء وجودها المادي وما تمثله من تعبير هوياتي وتكثيف حي لوجود الشعب الفلسطيني وقضيته بصفتها السياسية ومشروعها كقضية كفاح شعب لأجل العودة وتقرير المصير.

ينظر تقدير الموقف هذا في طبيعة مسارات عمل أدوات القتل والطرده والحصار وحجم التأثير المدمر لها على واقع اللاجئين الفلسطينيين،

ووجودهم، وكذلك في العوامل التي سهلت مهمة عمل هذه الأدوات،
وقيدت وحدت من قدرة اللاجئين على حماية وجودهم وأشكال نضالهم.

يلخص التقدير أبرز أشكال التهديدات والتحديات التي يواجهها اللاجئون
الفلسطينيون في سنة جديدة من استمرار النكبة، وهي تهديدات لم تنفك
تتمحور حول جانب أساسي وهو كون فعل التهجير والسياسات التي
صنعت النكبة، مستمرة في الاتساع ولعب دورها في تهجير الفلسطينيين
وسلب أرضهم ومحاولة طمس وجودهم، وأن أدوات فعلهم ونضالهم
وكفاحهم في مواجهة كل هذا - وإن كانت قادرة على إنتاج نماذج للصدوم،
وتجارب نضالات فريدة - إلا أن قدرتها على تعميم هذا التجارب، وتحويلها
لنماذج ومسارات عمل ثابتة ذات أهداف استراتيجية قابلة للتحقيق، أو
بناء برنامج سياسي مجتمعي ذي حوامل تنظيمية قادرة على النهوض به،
يرتبط بسياق فلسطيني أعم يعيش أزمات عميقة، ويواجه أدواراً مدمرة
تُحدِثُها السياساتُ العدائيةُ تجاه الفلسطينيين عموماً والكتلة الرئيسية منهم
وهي اللاجئين الفلسطينيين.

المحور الأول: مسارات العمل العدائي ضد حقوق اللاجئين ووجودهم

1 - حملة القتل المستمرة

ما زالت الآلة العسكرية الصهيونية، تقوم بالدور الأكثر مركزية كمنظومة لقتل الفلسطينيين وقمعهم، وتحديد وحصار حيز وجودهم، وفي صلب سياسات هذه المنظومة تقبع حملات القتل والمجازر كأدوات أساسية، أولاً من خلال القتل المباشر، وثانياً من خلال دور هذا القتل والمجازر في كَيّ وعي الفلسطينيين وقمع محاولاتهم للدفاع عن حقوقهم، وثالثاً من خلال دوره في تحطيم كل أشكال التنظيم النضالي والسياسي والمجتمعي التي يطورونها.

لقد شنت المنظومة العسكرية والأمنية الصهيونية حملة قتل ممنهجة في الضفة الغربية المحتلة، تركزت بالأساس في المخيمات الفلسطينية، موقعة منذ مطلع العام ٢٠٢٢ حوالي ٤٠٠ شهيد فلسطيني، إلى جانب مئات من الجرحى ومئات من المعتقلين.

تطلق الآلة الحربية الصهيونية وحدات القتل المدربة بشكل يومي في شوارع المخيمات الفلسطينية والأحياء المكتظة بالسكان في ساعات الليل والنهار،

لتطلق النار على السكان، وتقتل وتصيب منهم من تشاء دون استثناءات، وتواصل عمليات التصفية والإعدام الميداني للناشطين الفلسطينيين، بينما تركز الأذرع المختلفة للمنظومة الصهيونية ضغوطها وقمعها وحصارها لمخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس منذ أشهر طويلة، كما امتدت مساحة هذا العدوان لمخيمات عقبة جبر قضاء أريحا، ومخيم نور شمس في طولكرم، والدهيشة والعزة في بيت لحم، وصعدت من عدوانها اليومي على مخيمات القدس.

وفي قطاع غزة، الذي يمثل مخيماً كبيراً للاجئين الفلسطينيين، إذ إن حوالي ٨٠٪ من سكان القطاع لاجئين، ما زالت الحملات العسكرية الصهيونية تفتك بسكانه، وتتضافر مع سياسات الحصار، كجزء من أدوات ردع لهذا المجموع الفلسطيني من لعب دوره في سبيل استعادة الحقوق الفلسطينية، وفي المقدمة منها حق العودة الذي يعتبر القضية المحورية لغالبية سكان قطاع غزة.

2 - مسار الضم وسياسات التطهير

لا تقتصر حملة القتل الممنهج للفلسطينيين في الضفة المحتلة على المخيمات التي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون، ولكن تطال أيضا تلك المناطق التي يستهدفها العدو بسياسات الضم والمصادرة، والتي تشمل ٦٠ بالمائة من مناطق الضفة المحتلة.

من جانب آخر، تسعى الحملة العسكرية الصهيونية، على نحو مباشر من خلال عمليات القتل في المناطق المستهدفة تعزيز إجراءات الضم لإرهاب سكان هذه المناطق ومنعهم من المبادرة للدفاع عن وجودهم في أرضهم، وكذلك حرمان هذه المناطق المهتدة من أي إسناد قد تنهض به المقاومة التقليدية في الضفة الغربية، والتي تقع في بؤرة الاستهداف الاحتلالي.

لقد أصدر العدو قرارات عدة تهدف إلى منع البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة ضمن "اتفاقيات أوسلو" باعتبارها مناطق "ج" والتي تمثل حوالي ٦٠ بالمائة من مساحة الضفة المحتلة، وهو ما يعني خلق آلية مستدامة لطرده السكان من خلال حرمانهم من المسكن، وكذلك عبر تدمير منازلهم وورشهم ومزارعهم ومصادرة أراضيهم.

إلى جانب ذلك يمضي العدو في زيادة الاستيطان في معظم أرجاء الضفة المحتلة، بما يمثل نقلاً مباشراً للأرض من سكانها، إلى يد المستوطنين، ضمن مشروع يهدف لاستكمال تشريد من تبقى من الفلسطينيين في المناطق "ج" وهم حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني، نحو البؤر السكانية المحاصرة والمعزولة التي يعمل العدو يومياً على تحويلها لمعازل يطوقها بأدواته الأمنية وحواجزه، ويخضعها لمراقبة مشددة، ويجرمها من الأراضي والموارد الضرورية لتلبية احتياجات أهلها.

وفي هذا الجانب يمكن أيضاً النظر للحملات الصهيونية على المخيمات، إلى جانب دورها في تدمير بني الفعل الفلسطيني وإرهاب وقمع الفلسطينيين عن القيام بدورهم في الدفاع عن أراضيهم المهددة بالضم والمصادرة، باعتباره نقلَ ساحة المواجهة من مساحة عمل المنظومة الصهيونية في سياقات مشروع الضم وهي المناطق (ج)، إلى داخل المخيمات والأحياء السكانية فيها، وهو ما يمكن تلخيصه بأنه هجوم على بيوت اللاجئين وأرواحهم، يهدف إلى توفير غطاء ميداني لتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين.

وعلى نحو مواز تستمر حملات مصادرة الأراضي والبيوت، والهدم والتجريف في القدس المحتلة، ضمن سياسة تهدف لإفراغ المدينة من سكانها الفلسطينيين وإجراء تحويل ديموغرافي فيها عبر إغراقها بعصابات المستوطنين، وهو أيضا ما يواجهه الفلسطينيون في النقب المحتل عام ١٩٤٨، حيث تواصل المنظومة الصهيونية الهادفة إلى حرمانهم من أراضيهم، حشرهم وحصارهم في منطقة "السياج" وهي بقعة ضيقة من أراضي النقب، وطردهم مما تسميه "القرى غير المعترف بها"، وذلك ضمن مخططات لاستكمال استيطان النقب وتحويله لمركز مستقبلي للمشروع الاستيطاني الصهيوني.

3 - الحصار وأدوات التقويض

عملت المنظومة الصهيونية خلال العام الأخير على استثمار نتائج الحصار الطويل والمشدد الذي فرضته على قطاع غزة، من خلال مقايضة بعض الحقوق المعيشية للفلسطينيين المحاصرين في القطاع مقابل ضمان تعطيل دورهم النضالي وسعيهم المستمر للدفاع عن حقوقهم، هذه "التسهيلات" التي يقدمها العدو ضمن المقايضة لا تكفي لسد رمق الغزيين، ولكنها بالأساس أداة للمساومة تتحكم بها المنظومة الصهيونية لإخضاع

الفلسطينيين، وتعمل بالموازاة مع أدوات القتل العسكرية وغارات الطائرات والدبابات.

يسكن في قطاع غزة حوالي ٢,٥ مليون إنسان، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل القطاع أقرب لمخيم كبير للاجئين الفلسطينيين، يتعرض على نحو يومي لأعمال القتل والتدمير التي حولته إلى مكان غير صالح للحياة الآدمية حسبما أشارت الأمم المتحدة إذ تبلغ مساحة قطاع غزة حوالي ٣٦٠ كم مربع، فيما يتكدس فيه أكثر من ٥٢٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعله مثلاً واقعياً لسياسات التهجير والعزل الصهيونية التي هدفت إلى حشر أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من الأرض، والتي يستحيل العيش فيها في ظل انعدام الموارد، فقد فاقم الحصار المفروض على قطاع غزة أزمات شح الموارد وعمق الفقر المتزايد، وأوصل معظم السكان لحدود خط الجوع، وبحسب النداء الطارئ للأونروا لعام ٢٠٢١، فإن في القطاع ١,٥ مليون لاجئ بحاجة للمساعدة الغذائية، وتجاوز معدل البطالة أكثر من نصف القوى العاملة، ووصفت "أونروا" الأزمة بأنها "أدت إلى تآكل آليات التكيف، والظروف المعيشية للاجئين" وذلك بعد أكثر من ١٩ عاماً على تشديد الحصار.

هذه السياسات في طورها الأساسي قادت آلافاً من أهالي القطاع إلى مغادرته هرباً من الظروف المعيشية القاتلة، وتعرض كثير منهم للموت والسجن والفقدان في طرق الهجرة إلى أوروبا وغيرها من البلدان، وصارت نسخة "التسهيلات" تعمل كفاعل عدواني لتفكيك البنى النضالية المشتركة التي نجحت القوى الوطنية في قطاع غزة في بنائها خلال الأعوام الماضية.

4 - سياسات التجويع وصناعة التهجير

يعيش اللاجئون الفلسطينيون محصلة تراكم سنوات من السياسات الدولية الهادفة إلى تصفية قضيتهم، تضافرت مع ظروف عيشهم في بلدان تفرض عليهم قيوداً مشددة تسلب معظم حقوقهم الأساسية، وتحرمهم من إمكانيات العمل وكسب الرزق على نحو متساو مع بقية السكان، وتصنع عوامل إفقار دائم لهؤلاء اللاجئين، وقد تفاقمت هذه السياسات في عدد من الدول العربية المضيفة بفعل الأزمات الاقتصادية التي عانتها هذه البلدان، وما ترتب على هذه الأزمات من ضغوط استخدمت لإطلاق

النزعات العنصرية المعادية للاجئين عموماً وللفلسطينيين منهم على وجه الخصوص.

استلاب الحقوق أضيف له درجات من الحصار الاقتصادي وسياسات عزل صارت تتبعها عدد من الدول المضيفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، وتتورط فيها السلطات اللبنانية على نحو متزايد، ذلك إلى جانب تورطها في مسعى لطردهم اللاجئين الفلسطينيين من الفارين من سوريا إلى الأراضي اللبنانية، والذين يستقر معظمهم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبعض من مخيمات إيواء اللاجئين السوريين، وذلك تبعاً لتنفيذ القرار الصادر عن المجلس الأعلى اللبناني للدفاع بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الافتقاد للموارد الأساسية والضرورية للحياة هو السمة اللازمة للحياة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتهالك معظم القطاعات الخدمائية، وعلى رأسها الصحة والتعليم، في ظل وضع اقتصادي متأزم في البلاد يحيل حفاظ اللاجئين الفلسطينيين على حياتهم، أو بحثهم عن قوت أطفالهم وذويهم لمهمات مستعصية، في ظل تقليصات متتابة من قبل وكالة

غوٲ وتشغيل الالائين "أونروا"، قادت في معظمها للإجهاز على ما تبقى من فرص معيشية وأمل لهؤلاء الالائين.

فيما تتشبٲ سياسات الحكومة السورية بما حدث خلال الحرب السورية، من عمليات تهجير وطرء للالائين الفلسطينيين من مواقع سكناهم واضعة عشرات العراقيل أمام عودتهم لهذه المخيمات، وتحديدأً مخيم اليرموك بما يمثله من حجم ورمزية في الشتات الفلسطيني في سوريا، ويستمر النظام الحاكم باعٲقال أكثر من ٢٣٠٠ فلسطيني في سوريا موثقين لءى بوابة الالائين الفلسطينيين فيما التقديرات تشير إلى أرقام أكبر لصعوبة توثيق الأرقام الحقيقية في سجون النظام السوري، ناهيك عن النزيف الهائل الذي خفض عدد الالائين الفلسطينيين في سوريا إلى النصف تقريبأً، وجرف بناهم السياسية والتنظيمية، وأخضع ما تبقى منها لدرجات من التبعية والضعوط والسيطرة من قبل النظام السوري الحاكم.

تحو؁ الحصار إلى سياسة قابلة للتعميم في التعامل مع الالائين الفلسطينيين، فالتصعيد المستمر للقيود المفروضة على الالائين الفلسطينيين من البلدان المضيفة، يمث؁ نموذجأً لهذا الحصار، وكذلك القيود الهائلة

المفروضة على الدعم المالي لهم، أو على حقوقهم بالتنقل، والتي اكتست بغطاء دولي يتعلق بالتضييق والحصار المالي والسياسي المفروض على الفلسطينيين ككل، وعلى المؤسسات والجهات المعنية بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ورعايتهم، في نموذج لحصار يحيل هوية اللاجئ كعنوان للفرز والحصار والتضييق، ويتعامل مع كل تجمع أو مخيم بإحاطته بإجراءات أمنية وأسوار مادية أو قيود إجرائية تهدف لوسم وفرز وعزل اللاجئين الفلسطينيين وتعميق عمليات نزع حقوقهم الإنسانية.

قوارب الموت ومسالك الهجرة غير الشرعية، التي قضى فيها مئات من الفلسطينيين خلال الأعوام القليلة الماضية، هي ما يترصد مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، والتي تمضي نحو تمزيقها ودفع من فيها للهجرة بفعل السياسات والظروف الطاردة، والضغط المتزايدة، ذلك في ظل تراجع كبير في القدرة الفلسطينية عامة، على ممارسة أي ضغوط تعيد بعضاً من التوازن للسياسات الرسمية من قبل الدول المضيفة أو الأطراف الدولية وخاصة العربية تجاه جموع اللاجئين الفلسطينيين.

5 - انهيار موقف وقدره وكالة "أونروا"

تمضي عملية التقويض الممنهج لدور وكالة "أونروا" كمؤسسة تمثل اعترافاً بالمسؤولية الدولية عن وضع اللاجئين الفلسطينيين، ولكن هذه المؤسسة فعلياً صارت أعجز من القيام بدورها الرئيسي في تقديم الخدمات الأكثر حيوية ورئيسية للاجئين الفلسطينيين، بفعل السياسات التي استهدفت وقلصت تمويلها، وأصبحت ترهن الدعم القليل المتبقي لها بانخراطها جدياً في انتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإسهامها بتصفية قضيتهم.

فلقد فرضت الإدارة الأمريكية على وكالة "أونروا" بموجب الاتفاق الموقع عام ٢٠٢١، بين الطرفين شروطاً لاستعادة التمويل الأمريكي المقدم لها، يُلزمها بتبني سياسات تلاحق موظفي الوكالة واللاجئين الذين يتلقون خدماتها على مواقفهم السياسية المناصرة لحقوق شعبهم وقضيتهم، وهو ما يعني استخدام وكالة الأونروا كأداة لتقويض الحقوق السياسية لمجموع اللاجئين والقدرة على الممارسة السياسية بأي من درجاتها، وأدناها إبداء الرأي في أحداث ووقائع تهجيرهم والعدوان المستمر عليهم، وعلى أبناء شعبهم.

تمثل الأزمة المالية لوكالة الأونروا أداة سياسية، تهدف لتقويض وضع اللاجئين الفلسطينيين، وخلق ظروف طارئة لهم من مواقع لجوئهم الحالي، فرغم تجديد ولاية وكالة "أونروا" لثلاث سنوات قادمة، ما زالت موازنة الوكالة الدولية تعتمد على تبرعات مجموع المانحين المرهونة بشروط وطلبات متزايدة تفرضها هذه الدول على الوكالة، أو على الفلسطينيين، كما أن هذه الموازنة لا تتضمن بأي حال من الأحوال ما يكفي لوقف التدهور المستمر في وضع اللاجئين أو حتى تثبيت معدل التدهور، ناهيك عن استعادة ظروفهم السابقة السيئة، أو تحسين وضعهم لظروف أفضل على أقل تقدير تستوعب احتياجاتهم المتزايدة وتلبسها.

أبرز التهديدات والمخاطر التي يفرزها هذا الواقع

١- وجود إمكانية حقيقية لحدوث تسارع في مسار تفكيك وكالة "أونروا" خلال الأعوام الثلاثة القادمة، أو على الأقل تقليص حدود عملها لحدود دنيا، خاصة في ظل تضافر عوامل عجزها عن النهوض بواجباتها وتبنيها لمواقف وممارسات منافية لحقوق الفلسطينيين وهو ما

قد يضعها في صدام مع شريحة واسعة منهم، ويضيف المزيد لمساعي الأطراف المناوئة لحقوق الفلسطينيين لتفكيك هذه المؤسسة الدولية.

٢- استمرار عملية تصفية وجود وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق، وبشكل أساسي، يبدو واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم الأعلى استهدافاً بمجموعة من مشاريع التهجير الممنهجة، التي تستثمر في عوامل التجويع والإفقار كأداة لتهجيرهم عبر مسارات الهجرة غير الشرعية بما يترصد لهم بها من مهالك، أو عبر ربط هجرتهم بمشاريع للتنازل عن حقوقهم وتفكيك المعنى السياسي لقضيتهم.

٣- إمكانية إنفاذ خطوات كبرى باتجاه إتمام المشروع الصهيوني لضم المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة، والذي سيمثل منعطفاً في مصير ما تبقى من وجود فلسطيني في الضفة المحتلة.

٤- تعمق الفجوة السياسية التي تشكل نتيجة لغياب قدرة ودور المنظومة الفلسطينية الرسمية، دون أن تنجح القوى الفلسطينية

الصاعدة، والتجارب النضالية الجديدة في تشكيل وتطوير أدوات
لملء هذه الفراغات بتجارب وأنماط النضال.

المحور الثاني: البدائل والنماذج النضالية من خارج المظلة السياسية التقليدية:

التآكل المستمر لحيز السياسة الفلسطينية الرسمية وجدول أعمالها، الذي
بات يدور حول مهمات السلطة اليومية وصلاحياتها المتآكلة في مناطق
"سيطرته" المحدودة، وغياب تمثيل غالبية الفلسطينيين واللاجئين في
الشتات ضمن النظام السياسي الفلسطيني، كل هذا أسهم في عجز هذه
البنية عن القيام بواجباتها دفاعاً عن اللاجئين وقضيتهم، وفي اتساع
الفجوة بين المنظومة السياسية وبين التجارب التي تتطور للنضال من
أجل الحقوق الوطنية للفلسطينيين ووجود اللاجئين وقضيتهم.

يذهب هذا التقدير تالياً، لتناول نماذج عن بدائل نضالية طورها
الفلسطينيين من خارج المؤسسة السياسية الرسمية - بشقيها الموالي
والمعارض - وذلك ارتباطاً بعجز هذه المنظومة عن النهوض بمهماتها تجاه
اللاجئين أو حتى الالتفات لما يصاغ من مطالب للاستجابة للتحديات،

علما إن هذا النوع من التقديرات السابقة لدى البوابة وغيرها من الجهات المعنية بقضية اللاجئين دائما ما ركز على دور المؤسسة الرسمية وواجباتها ومسؤولياتها، ولكن الاعتبار الأهم في التركيز على البدائل النضالية الجديدة هو كونها حاضرة بالفعل في ساحات الفعل الفلسطيني، وقد أثبتت جدوى في مجال "اختصاصها" هناك حاجة لقياس وفحص إمكانية تطويره نحو أشكال أكثر تكاملا وطنيا في مواجهة سياسات التهجير.

عوامل نشوء وتشكل سمات البدائل النضالية الجديدة:

لعبت عوامل مختلفة دورها في تشكيل ملامح وسمات هذه التجارب النضالية، وأيضاً دورها في خلق مسافة بين بعضها البعض، على نحو أسقط معظم الرهانات التي ازدهرت أعقاب هبة أيار/ مايو ٢٠٢١ بإمكانية تلاقي هذه البؤر والتجارب النضالية لتشكيل بديلاً سياسياً حقيقياً يحمل برنامجاً جامعاً لكل نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم.

ما هي هذه العوامل؟

١- التمايز المتزايد بين الظروف التي تعيشها شرائح مختلفة من

الفلسطينيين، فرغم أن الفلسطينيين قد انقطعت الصلة الجغرافية

المباشرة بين مناطق وجودهم لفترات طويلة، إلا أن الظروف التي عايشها أغلب هؤلاء ترتبط وتشكل على الوقع المباشر للنكبة والتهجير واحتلال الأرض الفلسطينية، كما أن الفعل السياسي الفلسطيني اللاحق للنكبة ارتبط بأولئك الذين وُجدوا في بيئة عربية متشابهة نسبياً، عرفت ظرف صعود تحرري عربي كانت القضية الفلسطينية في مركزه، ولكن في ظل تراجع دول هذه الكتلة المركزية "المتجانسة نسبياً" وعجزها عن إقناع عموم الفلسطينيين بقدرتها على حماية حقوقهم وتمثيلهم، برزت إسهامات تأتي من سياقات كانت هامشية تاريخياً، أو تشكل هامشاً لقوى مركزية أكبر تقبع في مركز الفعل السياسي الفلسطيني، ويشكل التلاقي بينها نوعاً من البحث عن "عقد نضالي" يصيغ برنامجاً مشتركاً لهذه التجارب المتميزة، وفي هذا الإطار يمكن فهم التأثير المتزايد للأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة مثلاً، أو الناشطين في القارة الأوروبية، وتعقيدات تعامل نشطاء من بني الحركة الوطنية في الأرض المحتلة بشقيها (الضفة الغربية وقطاع غزة) مع هذا التأثير.

٢- إعادة تشكيل الديموغرافيا والخرطة السياسية الفلسطينية، حيث أعادت عوامل التهجير خصوصاً في العقد الأخير تشكيل خارطة الوجود الفلسطيني، وهو ما أحدث تحولات كبرى في الممارسات السياسية لقطاع من الفلسطينيين الذين نشطوا سياسياً في بيئاتهم الجديدة، هذا التحول أيضاً أخرج كتلاً فلسطينية بأكملها خارج حيز الفعل السياسي على غرار مجموعات كاملة اعتادت العمل عبر البنى السياسية التقليدية الفلسطينية، ولكنها وجدت ذاتها في حيز جديد وبيئة ومجتمع تحتاج إلى وقت للاندماج فيه، ناهيك عن الانتقال لممارسة السياسة فيه.

٣- لم تقتصر التحولات على أولئك الذين تم تهجيرهم، بل شملت أيضاً أولئك الذين نُبذوا من الحيز السياسي للمنظومة الرسمية على غرار سكان قطاع غزة ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، أو اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في دول الطوق، وفي المقابل بات أبناء الداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨ أقرب لمفهوم مشترك

للممارسة السياسية مع بقية الفلسطينيين في ضوء تصعيد المنظومة الصهيونية لسياساتها التي تستهدفهم.

٤- ما خلقه التفاعل مع الربيع العربي من فضاء مشترك تلاقى فيه الفلسطينيون وبعضهم البعض في ظل انسيابية متزايدة في أدوات التواصل وتقنيات الاتصال، فضاء سمح بتكوين مجموعات قيمية مشتركة أكثر من كونهم أبناء جغرافيا مشتركة، وهو ما يسهم أيضاً بتشكيل أنماط جديدة من الممارسات السياسية والنضالية يتم ممارستها داخل هذه المجموعات، ومن خلال تقاطعها مع بعضها البعض.

أهم البدائل والنماذج النضالية الجديدة:

1 - الفعل المباشر لأجل العودة:

ترسخت المسيرات والفعاليات السنوية للفلسطينيين المهجرين في الداخل المحتل عام ١٩٤٨، والتي تمثل أشكالاً من العودة الرمزية للقرى المهجرة، كتقليد وموروث نضالي يعبر عن تمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه، ولكن هذه الممارسة ما زالت تقتصر على هذا الحيز، ناهيك أن تحولها لفعل نضالي يشترك مع شروط المنظومة الصهيونية غالباً ما ارتبط بنماذج محددة ضمن السياق العام لفعاليات العودة، أبرزها تجارب شبابية ومجتمعية حاولت فعلياً إعادة السكن في البلدات والقرى التي هجر منها أسلافهم من الفلسطينيين، لكن هذا النموذج لم يخرج من رمزيته، كما أن قدرة المبادرين إليه على المناورة في وجه آلة الحرب ومنظومة الأمن الصهيونية ما زالت محدودة ومقيدة.

أيضاً، حاول لاجئون فلسطينيون خارج الأرض المحتلة، وفي دول الطوق تحديداً خرجت تجارب مختلفة لمسيرات العودة، ولكن أسهم الاعتداء والقتل

والمجازر الوحشية المرتبكة من قبل العدو في ردهه نسبياً، وتلاقت مع ذلك ممارسات النظم العربية في هذه الدول

كما أن محاولات بعض من اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى الأرض المحتلة بجوازات سفرهم الأجنبية غالباً ما كانت معرضة لشبهات الاتهام بالتطبيع.

رغم ما تقدم، بالإمكان النظر لسياق العمل المتمحور حول الممارسة المباشرة للعودة -مسيرات العودة- للأرض الفلسطينية المسلوقة، كنموذج قادر على جمع عشرات الآلاف من الفلسطينيين ليتلاقوا حوله، ولكن تحويله لمنظومة فعل ذات أجوبة سياسية ما يزال مرهوناً بارتباطه فعلياً بأطر أوسع للنضال، فعودة الأفراد قد يمكن تصنيفها كتطبيع أو نضال وفق اختلاف وجهات النظر حولها، ولكن الممارسة الجماعية لهذا الفعل تنقله لمصاف التجربة النضالية، بل وإلى إمكانية تحوله إلى سياق يعيد فيه الفلسطيني صياغة وإنتاج فعل العودة، وكنا في بوابة اللاجئين الفلسطينيين نشرنا سابقاً مشروعاً للعمل من أجل العودة.

2 - المقاطعة وسياق التضامن

تكتسب أنشطة وفعاليات مقاطعة الكيان الصهيوني وعزله، مساحة متزايدة في وعي الجمهور الفلسطيني، ورغم أنه لا يتم التعريف عنها بديهيًا كنضال لأجل العودة، فإن الحملات الأساسية للمقاطعة، وفي مقدمتها حملة بي دي إس، تعتبر أن أحد أهدافها الرئيسية وشروطها هو تمكين اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة.

مع ذلك هذا النموذج النضالي لا يزال عاجزاً عن التحول إلى ممارسة نضالية عامة للمجموع الفلسطيني، وفي نهاية المطاف فإن حركة المقاطعة تستهدف بالأساس الجمهور غير الفلسطيني وسياسات الحكومات والشركات التي تمتلك علاقات مع الكيان الصهيوني، ولكن حملات المقاطعة نجحت في تحقيق درجة كبيرة من النجاعة في التشابك والارتباط بمجموعات نضالية أخرى متعددة الاتجاهات، فمن جانب لديها إجماع من الفصائل والقوى الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك أنتج نشاطها شراكات حقيقية مع حملات التضامن، وباتت تشكل هوية

خاصة لنشطاء حول العالم يجمعهم مفهوم لنضال "المقاطعة" يضع اللاجئ الفلسطيني وقضيته وحقوقه ضمن سلة أوسع لنضالات الشرائح المهمشة.

3 - نماذج العمل الفلسطيني في ساحات الشتات الجديد

شكل الشتات الفلسطيني الجديد عامل جذب لاهتمام عدد من القوى السياسية، التي صارت تنظر لمجموع الفلسطينيين في الخارج ككتلة ضرورية للمنافسة على حيازة التمثيل الفلسطيني، وهو ما قاد لنشاط تظهر جله على شاكلة مؤتمرات وتشكيلات لعدد كبير جداً من الهيئات، رغم عدم وضوح مساهمة هذه الأطر كفواعل نضالية على مستوى القارة الأوروبية أو قارات العالم الجديد.

وفي سياق مختلف، صارت مجموعات من الشباب الفلسطيني تنتج تجارب أخرى-ليست متماثلة فيما بينها- تعتمد بالأساس على المبادرة الذاتية والفعل التطوعي، وبعض هذه التجارب نشأت عبر مجموعات التضامن، وفي مساحات الاندماج والتلاقي مع تجارب شرائح مهمشة في مجتمعات اللجوء الجديد، وبعضها يعمل بالأساس في بيئة فلسطينية مكونة من أبناء

المخيمات الذين وفدوا حديثاً، ويقارب أسئلة الوعي والهوية والسياسة في ساحة الوجود الجديد.

هذه التجارب في مجموعها، رغم تمايزها لا تحدها ولا تفصل بينها قيود الجغرافيا، ولكن بالأساس يحول ضعف موارد كثير منها في التواصل والتلاقي، ناهيك عن ضعف متزايد في الأداء الإعلامي أو عدم اكتراث للظهور وهو ما يخلق عشرات الجزر الصغيرة المتقطعة في فضاء فلسطيني يعاد تشكيله في هذا الشتات.

4 - أدوات النضال المسلح

لم يعد الفعل الفلسطيني المسلح ضد المنظومة الصهيونية يقتصر على تلك الأنماط الفصائلية التقليدية، والتي تمارس الكفاح المسلح كشكل من أشكال المقاومة عبر أذرعها العسكرية، بل يمكن القول: إن هذا النوع من البنى التقليدية للفعل العسكري لم تعد فاعلة إلا في ساحة قطاع غزة، وخلال العام الأخير برز نمط المجموعات المسلحة كجزء من حالة تحاول التصدي للهجمات اليومية التي تشنها القوات الصهيونية، لتنضم لنماذج متعددة من أشكال الفعل المسلح بدرجات متفاوتة من الأسلحة البدائية والبيضاء

والفردية، والتي تحركت في معظمها كأدوات لردود فعل على الجرائم المستمرة للمنظومة الصهيونية في الضفة الغربية.

هذه الأنماط من النضال الفلسطيني ضد المنظومة الصهيونية، والتي ينهض بها أفراد أو مجموعات مسلحة غير فصائية، يحظى بتأييد جماهيري واسع، خصوصاً في ضوء عجز القوى الفصائية لسنوات عدة عن استعادة قدرتها على العمل في الضفة المحتلة.

هذه المجموعات المسلحة لا تحاول تشكيل بديل سياسي، وتقدم في معظمها خطاباً يركز على مفهوم وحدوي مبسط للمقاومة المسلحة، ولكن العامل الأكثر تأثيراً بشأن هذه المجموعات يكمن في الاستهداف الممنهج من قبل آلة القتل الصهيونية لأفرادها ذاتهم وللبيئات التي يعيشون فيها، وهو ذات الاستهداف الذي لعب الدور الأساسي في تشكيلها.

خلاصة

رغم التطورات الحادة في المشهد الفلسطيني خلال الشهور الأخيرة، إلا أن العوامل الأساسية المؤثرة على مصير الفلسطينيين تاريخياً مازالت فاعلاً مهيماً، فالقوى الاستعمارية التي دعمت وأسهمت في الغزو الصهيوني

لفلسطين، وحرست هذا الكيان وحالفته وسلحته، ما زالت تتابع سياساتها لا بالدعم المباشر لهذا الكيان، ولكن أيضا بالحرص على تصفية القضية المركزية التي تمثل جوهر الصراع مع الاحتلال، وسلب حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء وجودهم المادي أو تقليصه لأضيق حيز ممكن من الأرض، ومن المعنى السياسي لوجودهم وحقوقهم.

ورغم ضراوة المقاومة التي يبديها الفلسطينيون، وتجذرهم في أرضهم، وتشبث اللاجئين بحقوقهم، وبحق عودة اللاجئين كعنوان سياسي رئيسي لهويتهم ونضالهم، فإن قدرتهم على بناء بدائل وطنية منظمة "بخلاف البنية الرسمية القائمة والمعطلة في معظمها" تشكل حوامل جامعة لنضالهم ما زالت محدودة، كما أن تخيل قدرتهم على استنهاض البنى القديمة لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني كحامل لحقوق اللاجئين في هذه المرحلة يبدو رهاناً أكثر منه إمكانية بناء على الوقائع بشأن ما تبقى من هذه البنية القديمة وما تحمله وتمثله سياسياً.

تشكل تجارب النضال الجديد المرتبطة بأجيال جديدة من الفلسطينيين نماذج مهمة وملهمة في معظمها، لكنها عاجزة حتى اللحظة عن تعبئة فراغ

سياسي هائل يتركه تهاوي وتضاؤل المشروع الوطني القديم، فيما تبدو قدرة الفصائل المعارضة لقيادة السلطة على بناء بديل وطني ديمقراطي قادر على تمثيل اللاجئين وحمل حقوقهم، وفي مقدمتها حق العودة كمحور لبرنامج سياسي يعيد جمع الفلسطينيين حول مشروع مرتبط بهذا الحق، هذه القدرة موضع لشكوك كثيرة، هذا إذا ما كان هناك جزم بتوفر الإرادة اللازمة لديها لهذا المشروع.

إن افتراض قدرة البدائل النضالية الجديدة، وبؤر الفعل الفلسطيني النشط، على الالتقاء والتجمع على برنامج يتعلق تحديدا بمنع عمليات التهجير المستمرة، يتعارض مع حقيقة افتقار هذه البنى للكثير من الموارد الضرورية، ولكن مع ذلك يكمن الرهان على الدور الذي أجادت هذه النماذج والبؤر النضالية لعبه في السنوات الماضية، وهو دور القاطرة التي تغير جدول الأعمال فلسطينيا، وتطرح من خلال فعلها، أولوية قضايا ملحة ومصيرية تخوض الاشتباك النضالي مع العدو حولها، وتحيلها لمركز للتفاعل السياسي فلسطينيا، ولو بصورة مؤقتة "قضية التهجير في باب العمود مثالا"

نقاش في البدائل

- إن قدرة النماذج والبؤر النضالية الجديدة، على لعب أدوار أساسية في هذه المرحلة، وفي مواجهة هذه الهجمة المتصاعدة على الشعب الفلسطيني، ترتبط بنجاحها في الالتقاء حول عنوان وطني جامع، كما أثبتت في العديد من الحالات السابقة، وتجاوز "تخصيصيتها" المحلية أو القطاعية، التي قد تفقدها قدرتها على إحداث تأثير فعال تجاه تحد داهم يخص القضية الفلسطينية الرئيسية الجامعة، وهي مواجهة التهجير المستمر، ومنع نكبات جديدة تحملها سياسات الاحتلال وحلفاؤه للفلسطينيين.

- هناك مجموعة من الأخطار الداهمة التي يتعرض لها الفلسطينيون، تتعلق بسياسات وعمليات الطرد المستمر والتهجير التي صارت معظم تجمعاتهم عرضة لها بشكل عام، أو في بعض منها، وتتطلب إجراءات وتحركات لمواجهةها، ولا يمكن لها أن تنتظر إنضاج البنى التنظيمية والسياسية المتشكلة، أو ترميم تلك القديمة، بل تتطلب بناء آليات للمواجهة بما هو قائم ومتوفر من أدوات وبنى، وإدراك من النماذج والبؤر النضالية الجديدة،

لقدرتها على خلق إجماع وطني "حتى لدى القوى التقليدية" حول قضايا التي تشرع في عمل مشترك لأجلها.

-هناك ضرورة للوعي بخلل رئيسي وقعت فيه القوى التقليدية في مقاربتها لملف وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهو الفصل بين النضال لأجل حق اللاجئين في التمثيل الوطني، وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وحقوقهم الوطنية وفي مقدمتها حق العودة، والذي شكل ويشكل دائما أداة لتعطيل مسارات النضال لأجل هذه الحقوق مجتمعة، حيث إن عمليات استلاب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين غالباً ما أفقدهم القدرة والموارد اللازمة لتطوير بناهم ونضالهم السياسي، سواء بشقه الوطني لأجل حقهم في العودة وتقرير المصير، أو في بحثهم عن التمثيل الوطني كأداة ضرورية لانتزاع التأثير في مصيرهم.

-رغم رداءة وضع المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية، من حيث القدرة أو الأدوات ومنهج العمل أو القرار، إلا أنها تحوز الشق الأكبر من موارد وممكنات العمل والتمثيل الرسمي، ما يحتم ضرورة الضغط والعمل

لتفعيل هذه الموارد على الأقل في مواجهة التحديات الداهية، وفي هذا الجانب يمكن الإشارة للنقاط التالية:

١- وضع قضايا وملفات التهجير المستمر للفلسطينيين من أرضهم، كعنوان للتحدي الأكثر إلحاحاً والذي يجب مواجهته خلال المدى المنظور.

٢- تفعيل دور الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي، في توضيح ما تنفذه المنظومة الصهيونية من سياسات لتهجير الفلسطينيين، بجانب إمكانية استصدار قرار جديد من الجمعية العامة يرفض قرارات الحكومة الصهيونية بشأن المنطقة "ج" والمناطق المهددة بالضم والمصادرة وتهجير أهلها.

٣- هناك إمكانية للعمل المشترك بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية في مواجهة مشروع التهجير، وذلك يجب ألا ينتظر إنهاء الانقسام أو إعادة بناء النظام السياسي، ولكن عملاً وطنياً مجتمعياً

مشارك في مواجهة تحد أساسي يمس جوهر الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين.

٤- الاتجاه لتوفير موارد لتعزيز صمود الفلسطينيين في المناطق المهتدة بالمصادرة والضم، وتعزيز ذلك من خلال إجراءات لدعمهم وطنيا على مستوى القرارات والسياسات الحكومية.

٥- العمل لدى حكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين لمنع وكف الإجراءات الطاردة لهم، ومواجهة عصابات التهجير وتهريب البشر التي تمتهن استغلال ضائقتهم.

٦- إيجاد حلول تتعلق بموازنة وكالة "أونروا" ودورها تتمثل بالأساس باستصدار قرار يجعل موازنة الوكالة جزءاً من موازنة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما تمثل المساهمات الخارجية تمويلاً إضافياً لبرامج تنموية، وليس للخدمات الأساسية.